E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EC.9/2024/6
9 December 2024
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة التنفيذية
الاجتماع التاسع
تونس، 18-19 كانون الأول/ديسمبر 2024

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

أنشطة التعاون الفني لعامي 2023-2024

موجز

تقدّم هذه الوثيقة لمحة عامة عن برامج التعاون الفني التي تضطلع بها الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). فتعطي معلوماتٍ عن مصادر التمويل، وتحليلاً سريعاً لطلبات الدعم الفني التي تلقّتها الأمانة التنفيذية للإسكوا من الدول الأعضاء خلال عامَي 2023-2024، ولمحةً عن الأنشطة والمخرجات. وتضيء الوثيقة على نتائج التقييم العام للبرنامج العادي للتعاون الفني الذي اضطلع به مكتب خدمات الرقابة الداخلية للأمم المتحدة من أواخر عام 2023 إلى أوائل عام 2024.

واللجنة مدعوّة إلى أخذ العلم بنتائج تقييم البرنامج العادي للتعاون الفني، وتقديم المقترحات بشأن تطويره.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	6-1	3
الفصل		
أولاً- خلفية عن مصادر تمويل برامج التعاون الفني في الأمم المتحدة	11-7	4
ثانياً- تحليل سريع للطلب على التعاون الفني في عامَي 2023 و2024	32-12	5
ألف- أدوات الإسكوا لدعم عملية صنع السياسات	12	5
باء- البرامج والسياسات الاجتماعية	15-13	5
جيم- سياسات التكنولوجيا الجديدة والتحول الرقمي الشامل	17-16	6
دال- الإحصاءات والأنظمة الإحصائية	20-18	7
هاء- القضايا الاقتصادية	23-21	8
واو- قضايا البيئة والموارد الطبيعية وتغيُّر المناخ	25-24	9
زاي- الحوكمة ودرء النزاعات	27-26	10
حاء- التنمية المستدامة والإبلاغ عن التقدّم المحرَز نحو تحقيق الأهداف	28	10
طاء- الاستنتاجات	32-29	11
ثالثاً- لمحة كمية عن أنشطة التعاون الفني خلال عامَي 2023-2024	35-33	11
رابعاً- الدعم لأقلّ البلدان نموّاً والبلدان المتأثرة بالنزاعات	46-36	14
خامساً- التعاون والشراكات	49-47	18
سادساً- المخرجات	51-50	19
سابعاً- تقييم البرنامج العادي للتعاون الفني، 2023-2024	55-52	19
ثامناً- خلاصة	57-56	21
المرفق- قائمة ببعض الأطر والدراسات الوطنية التي دعمت الإسكوا بلورتها في عامَي 2023 و2024		22

مقدمـة

1- كانت فترة عامَي 2023 و2024 فترة محفوفة بالمصاعب في المنطقة العربية. فالاحتلال والحروب والنزاعات والكوارث الطبيعية والأحداث المناخية المتطرّفة وتبعاتها، أتت كلّها لتفاقِم آثار جائحة كوفيد-19 التي كانت البلدان العربية قد بدأت تتعافى منها بوتائر مختلفة. والأمانة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، العاملة في قلب المنطقة والمتأثرة بكلّ ما يمسّها، سعت جاهدة إلى ابتكار طرق جديدة لدعم الدول الأعضاء في هذه الفترة التي طرحت تحديات متعدّدة. وكان التعاون الفني، المبني على العمل المباشر مع هذه الدول من خلال طلبات الدعم التي تقدّمها وتعبّر فيها عن احتياجاتها الخاصة وأولوياتها الوطنية، خيرَ وسيلةٍ لمساعدتها على التعامل مع هذه التحديات.

2- تضع الأمانة التنفيذية للإسكوا في صلب مهامها التعاونَ الفني مع الدول الأعضاء، على تعدّد مصادر تمويله، بوصفها مؤسسة بحثية تُنتج المعرفة لدعم الإصلاحات في مجال السياسات العامة، وبيت خبرة يقدّم المشورة الفنية لصانعات وصانعي القرار، ومنتدىً إقليمي يبني التوافق بين الدول الأعضاء إزاء ما تواجه من تحديات وبشأن سُبُل معالجتها. فتأدية كلٍّ من هذه المهام تتطلب تواصلاً مكثّفاً ومباشراً مع صانعات وصانعي القرار لتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي، وتبادل الخبرات والدروس، وتطوير القدرات لتحويل المعرفة إلى إصلاحات ملموسة.

3- وتُعدّ برامج التعاون الفني أداةً أساسيةً لتنفيذ برنامج عمل الإسكوا بفعالية وتعزيز الأثر الناجم عن أنشطتها البحثية. ويشكّل هذا التعاون أيضاً أحد سُبُل دعم تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها، خاصة في ظلّ الظروف الاستثنائية التي تمرّ بها بعض بلدان المنطقة والتي يتطلب التعافي من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية المتشعبة عملاً دؤوباً، وإعادة بناءٍ على نحوٍ أفضل لتصويب المسار نحو وجهة أهداف التنمية المستدامة.

4- تندرج خدمات التعاون الفني التي تقدّمها الإسكوا عادةً في ثلاث فئات هي: خدمات استشارية لدعم البلدان في قضايا تتعلق بصياغة أو تطوير أو تنفيذ السياسات العامة والأطر التشريعية؛ وورش عمل ودورات تدريبية لبناء القدرات؛ ومشاريع ميدانية تجريبية في مجالات تخصّص الإسكوا تمثّل نواةً لتطوير مشاريع أكبر بتمويلٍ من خارج الميزانية، تؤمنه جهات مانحة. وتشمل خدمات التعاون الفني أيضاً الجولات الدراسية التي تتيح نقل المعرفة ما بين الدول الأعضاء وتحفيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

5- وتعرض الأمانة التنفيذية بصورة دورية في إطار اجتماعات اللجان الفرعية التابعة للإسكوا، تقاريرَ عن خدمات التعاون الفني، مفصَّلةً بحسب مجالات التدخّل، لتعريف جميع الأطراف الحكومية التي تتعامل معها الإسكوا بخدمات التعاون الفني التي يمكن أن تطلبها وبالآلية المعتمَدة لهذا الغرض.

6- وضاعفت الإسكوا جهود التواصل مع المستفيدين المُحتملين لإعلامهم بما تقدّمه من خدمات فنية. فنظّمت أو شاركت حضورياً وافتراضياً خلال عامَي 2023-2024 بأكثر من 150 حدثاً، من اجتماعات ثنائية مع جهات حكومية، وورش عمل تعريفية، ومؤتمرات من تنظيم هيئات حكومية أو أممية أو أكاديمية. وهدفت كلّها إلى التعريف بخدماتها الفنية لجميع الجهات العاملة في مجالات التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

أولاً- خلفية عن مصادر تمويل برامج التعاون الفني في الأمم المتحدة

7- تُموَّل أنشطةُ التعاون الفني من ثلاثة مصادر رئيسية هي: البرنامج العادي للتعاون الفني، وحساب الأمم المتحدة للتنمية، وموارد من خارج الميزانية. وتهدف الإسكوا إلى تحقيق التكامل بين هذه المصادر الثلاثة وعملها البحثي المموَّل من الميزانية العادية، التي تستخدمها أحياناً أيضاً لبناء القدرات.

8- أنشأت الأمم المتحدة البرنامج العادي للتعاون الفني في عام 1946 بموجب القرار 58 (I) للجمعية العامة، لتقديم خدمات فنية قصيرة أو متوسطة الأجل، وللاضطلاع بأنشطة لبناء القدرات أو إطلاق مشاريع ميدانية تجريبية تستجيب لطلبات وأولويات وطنية واضحة المعالم، وتندرج ضمن ولايات الأمم المتحدة وعملها. والمعايير التي تُستخدم لتقييم جدوى خدمات التعاون الفني لا تقتصر على الأثر المتوخى منها، بل تتضمن أيضاً ما يلي: (أ) مدى المواءمة بين الأنشطة المطلوبة والأهداف التنموية العالمية والوطنية؛ (ب) مدى استدامة النواتج، التي تقاس بدرجة الملكية الوطنية للنشاط، وانخراط الهيئات الطالِبة تنفيذه، والأثر مضاعف للتدخلات من خلال بناء قدرات المدربين الوطنيين ونقل التجارب وتوطين الأدوات والنواتج والمناهج؛ (ج) مدى التعاون والتكامل في جهود التنفيذ وفي الموارد المستخدَمة فيما بين هيئات الأمم المتحدة المختلفة ووكالات التنمية المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية.

9- ويبقى المعيار الأهم بالنسبة إلى الإسكوا اليوم، عند دراسة طلبات التعاون الفني التي تردها من الدول الأعضاء، هو الاستجابة السريعة والبنّاءة على نحوٍ يسهم في سدّ الثغرات في المعرفة، والقدرات الفنية، والإمكانيات والموارد، والقدرة على تفعيل المعارف والأدوات التي تنتجها الإسكوا وترجمتها إلى تدخلات وطنية لها أثر ملموس في دعم الدول الأعضاء في جهودها للتعافي من الأزمات وتحقيق التنمية المستدامة.

10- وأُنشئ حساب التنمية في عام 1997 لبناء قدرات الدول الأعضاء النامية في المجالات ذات الأولوية في خطط الأمم المتحدة للتنمية. ويُموَّل الحساب من الميزانية العادية للأمم المتحدة، شأنه في ذلك شأن البرنامج العادي للتعاون الفني. وتُنفَّذُ في إطار الحساب مشاريعُ لبناء القدرات تضطلع بها 10 هيئات تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنها الإسكوا، كلّ واحدة على حدة أو بالاشتراك في ما بينها. وغالباً ما تكون هذه المشاريع كبيرة تستهدف أكثر من بلد أو منطقة من العالم، تقترحها الهيئات المُنفِّذة على أمانة الحساب، التي تدرس المقترحات وتختار منها المشاريع التي قد تُحدِث الأثر الأكبر في البلدان المستهدفة. ومنذ إنشاء الحساب، اضطلعت الأمم المتحدة بأكثر من 530 مشروعاً خصّصت لها ما لا يقلّ عن 331 مليون دولار أمريكي.

11- وتستكمل الإسكوا ميزانيتها، إن أمكن، ببرامج مموَّلة من خارجها، تقدّمها جهاتٍ مانحة، في سبيل الاضطلاع بمشاريع أغلبها مُكْلِف ويتخطى السقف المحدود للتمويل من الميزانية العادية. وفي ظلّ الظروف الاستثنائية التي واجهتها المنطقة منذ بداية عام 2023، عملت الإسكوا جاهدةً على تعبئة الموارد من خارج الميزانية لاستكمال الميزانيات الأخرى والاستجابة لعدد أكبر من طلبات الدعم. ونتيجةً لذلك، حصلت الأمانة التنفيذية في عامَي 2023 و2024 على 24 مليون دولار تقريباً من المصادر الثلاثة لتنفيذ برامج التعاون الفني، مقارنةً بمبلغ 19 مليوناً في عامَي 2021-2022.

الجدول 1- ميزانية التعاون الفني من المصادر الثلاثة، للفترة 2021-2024

مصدر التمويل	2021	2022	2023	2024
البرنامج العادي للتعاون الفني	4,858,700	4,507,300	4,793,600	5,069,200
حساب الأمم المتحدة للتنمية	1,374,000	1,332,800	1,290,100	1,454,890
الموارد من خارج الميزانية	2,917,600	4,548,600	5,990,863	5,276,965
المجموع	9,152,321	10,390,722	12,074,563	11,801,055

ثانياً- تحليل سريع للطلب على التعاون الفني في عامَي 2023 و2024

ألف- أدوات الإسكوا لدعم عملية صنع السياسات

12- مع الإصلاح الإداري الذي اضطلعت به الأمانة التنفيذية للإسكوا منذ أواخر عام 2019، أصبحت المنفعة المباشرة والعملية التي تحقّقها الأنشطة للدول الأعضاء على رأس أولويات الإسكوا. فسعت إلى تحويل المعرفة والبيانات التي تنتجها إلى أدوات عملية تستجيب لاحتياجات صنع القرار بشكلٍ سهلٍ وشبه آني. وفي العامين الأخيرين، أصبح الطلب على هذه الأدوات يمثل ربع مجمل الطلبات على الدعم الفني من الإسكوا تقريباً (62 طلباً من مجموع 269 طلباً جرى تسجيلها منذ بدء عام 2023 حتى منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وهي طلبات عابرة للقطاعات بما أنّ الإسكوا قد طوّرت أدوات ومنصات مختلفة في شتّى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية). ويعبّر ذلك عن رغبة الدول الأعضاء في الاستفادة من هذه الأدوات، وكذلك عن نجاح جهود التواصل التي تضطلع بها الأمانة التنفيذية للتعريف بها، وهو أحد مطالب اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثامن (التوصية (ب)، E/ESCWA/EC.8/2021/13/Report).

باء- البرامج والسياسات الاجتماعية

13- لا يزال الدعم المطلوب لبلورة وتنفيذ البرامج والسياسات الاجتماعية يستحوذ على أكثر من 33 في المائة من مجموع طلبات الدعم (أي 90 طلباً من أصل 269)، ممّا يدلّ على أن التداعيات الاجتماعية للأزمات المتتالية والمتشابكة في المنطقة عميقة، ويتطلب التعامل معها تضافر جهود الحكومات والخبراء. ووردت هذه الطلبات من 20 بلداً عربياً، أي من كلّ الدول الأعضاء في الإسكوا باستثناء الجزائر، التي يجري العمل معها لبلورة مصفوفة كاملة من الطلبات في جميع مجالات العمل. ويشير هذا الأمر إلى أنّ التنمية الاجتماعية والقضايا المرتبطة بها تمثّل أولويةً لجميع البلدان العربية، مهما اختلفت سياقاتها ومستوى التنمية فيها وطبيعة احتياجاتها.

14- وجاءت قضايا المرأة في طليعة المواضيع المطلوب فيها تدخّل الإسكوا في فترة العامين، بمجموع 32 طلباً تمحورت حول دعم الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها الدولية في قضايا المرأة، كإعداد التقارير الوطنية عن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 30 عاماً على اعتمادهما، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ورفعها إلى الهيئات الدولية المعنية (12 طلباً)؛ واستخدام منصة محاكي المؤشرات لصانعي السياسات في المنطقة العربية "ISPAR" لتحسين أداء الدول في المساواة بين الجنسين (6 طلبات)؛ وتعميم قضايا

الجنسين في المؤسسات العامة والاضطلاع بتدقيق مؤسسي لمستوى المساواة بين الجنسين فيها (4 طلبات)؛ وعمل الرعاية غير المدفوع الأجر (4 طلبات)؛ والعنف ضد المرأة (4 طلبات)؛ والمرأة والسلام والأمن (طلبان).

15- أما المواضيع التي شملتها بقية الطلبات في المجال الاجتماعي، فارتبطت بالشباب ومهارات المستقبل وسوق العمل وتسهيل الوصول إليه (14 طلباً)؛ وقضايا الحماية الاجتماعية (13 طلباً)؛ وقضايا الإعاقة (11 طلباً)؛ والفقر المتعدد الأبعاد وقياس الفقر وبلورة استراتيجية لمكافحته (9 طلبات)؛ وسياسات وخطط عمل وبناء قدرات في مجال كبار السن (9 طلبات)؛ وقضايا العدالة الاجتماعية (طلبان).

الشكل 1- الطلب على القضايا الاجتماعية، 2023-2024

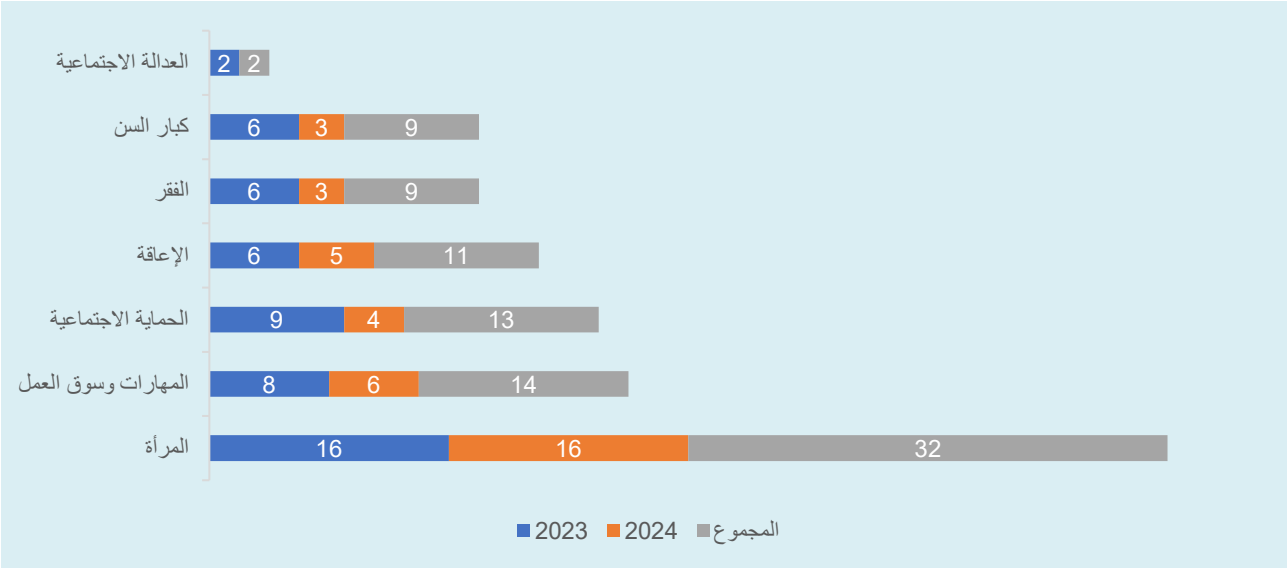

جيم- سياسات التكنولوجيا الجديدة والتحول الرقمي الشامل

16- التكنولوجيا هي المجال الثاني في الترتيب من حيث عدد الطلبات الواردة من الدول الأعضاء في عامَي 2023 و2024، وقد جاء بشأنها 44 طلباً من أصل 269، أي ما يفوق 16 في المائة. ولعلّ هذا خير دليل على أنّ الدول العربية مهتمّة بأغلبيتها وعلى تنوّع ظروفها، بالحصول على دعم من الإسكوا في هذه القضية البالغة الأهمية في ظل الثورتَين الصناعيَّتَين الرابعة والخامسة. واهتمام الدول العربية بقضايا التكنولوجيا تؤكد عليه تقييمات الإسكوا لمدى نضوج الخدمات الرقمية للحكومات العربية عبر السنوات، الذي ستقدم نتائجه للجنة في إطار البند 12 من جدول الأعمال المؤقت لهذا الاجتماع. ووردت الطلبات في شتى مجالات التكنولوجيا من 15 بلداً، منها البلدان المتأثرة بالحروب والنزاعات، وأقلّ البلدان نمواً، والبلدان المتوسطة الدخل، وبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

17- وتوزّعت قضايا التكنولوجيا على النحو التالي: حوكمة التكنولوجيا الجديدة والسياسات المتصلة بها (سياسات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وسلاسل الكتل والحوسبة السحابية والأمن السيبراني وغيرها – 20 طلباً)؛ والتحوّل الرقمي في القطاع الحكومي وقطاع التعليم، والاستراتيجيات الوطنية للتحوّل الرقمي، وقياس

التقدّم في هذا التحوّل، وبناء القدرات وردم الفجوة الرقمية (13 طلباً)؛ وبناء القدرات في التكنولوجيات الجديدة وسُبُل اعتمادها في القطاعات المختلفة ونقلها وتوطينها (6 طلبات)؛ والنفاذية الرقمية والشمول الرقمي (5 طلبات).

الشكل 2- الطلب على قضايا التكنولوجيا، 2023-2024

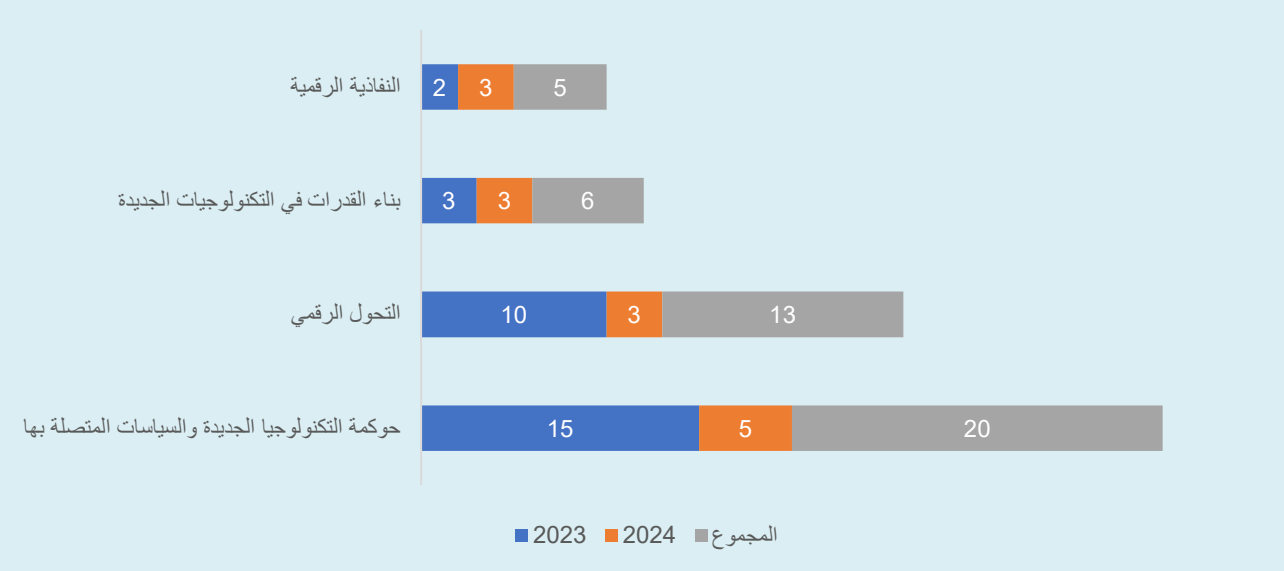

دال- الإحصاءات والأنظمة الإحصائية

18- احتلّ موضوع الإحصاء والبيانات المرتبة الثالثة على قائمة المجالات التي ورد بشأنها أكبر عدد من طلبات الدعم في فترة العامَين، مع 39 طلباً من أصل 269 طلباً وردت من 15 بلداً من المنطقة (أي 15 في المائة تقريباً). وطغى الطلب على الدعم في إنتاج وتحليل ونشر بيانات أهداف التنمية المستدامة على الطلبات الإحصائية في فترة العامَين، ممثلاً 19 طلباً من أصل 39 طلباً (أي أكثر من 48 في المائة). وواصلت الإسكوا دعمها لكلّ دولة طالبة على حدة ودعمها الإقليمي في هذا المجال، مطوّرةً المنصات والأدوات لتسهيل عملية الإبلاغ. كما نظّمت ورشتَي عمل إقليميتَين للإضاءة على موضوع إحصاءات الإعاقة بناءً على طلب الدول الأعضاء، هذا إلى جانب طلبٍ تلقّته من جيبوتي بشأن القانون الإحصائي.

19- بالإضافة إلى ذلك، وردت إلى الإسكوا خمسة طلبات بشأن التعدادات العامة للسكان والمساكن في فترة العامَين 2023-2024، وهو موضوع محوري لإنتاج شتى أنواع البيانات. وتعاونت الإسكوا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان على تنفيذها. كما تلقت سبعة طلبات في مجالات الإحصاءات الاجتماعية الأخرى، كإحصاءات الفقر ومسح الدخل وإنفاق الأسر والسجلات الإدارية وإحصاءات اللجوء والنزوح. كذلك، وردت إلى الإسكوا خمسة طلبات في مجال الإحصاءات الاقتصادية، تنوّعت بين نظام الحسابات القومية وحساب الناتج المحلي والأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية وإحصاءات الأسعار وسجلات الأعمال وغيرها من المواضيع.

20- وفي التقاطع بين التكنولوجيا والإحصاء وعلم البيانات، تلقّت الإسكوا ستة طلبات تمحورت حول إنشاء مركز للبيانات الإحصائية ومنصات ذكية للبيانات تدعم عملية صنع القرار في وزارات التخطيط أو الاقتصاد، واستخدام وتوطين أداة الإسكوا لمحاكاة الأداء في المؤشرات الدولية في أجهزة التخطيط. ويدلّ ذلك أيضاً على اهتمام الدول في مثل هذه الأدوات الحديثة والمبتكرة.

الشكل 3- الطلب على قضايا الإحصاء، 2023-2024

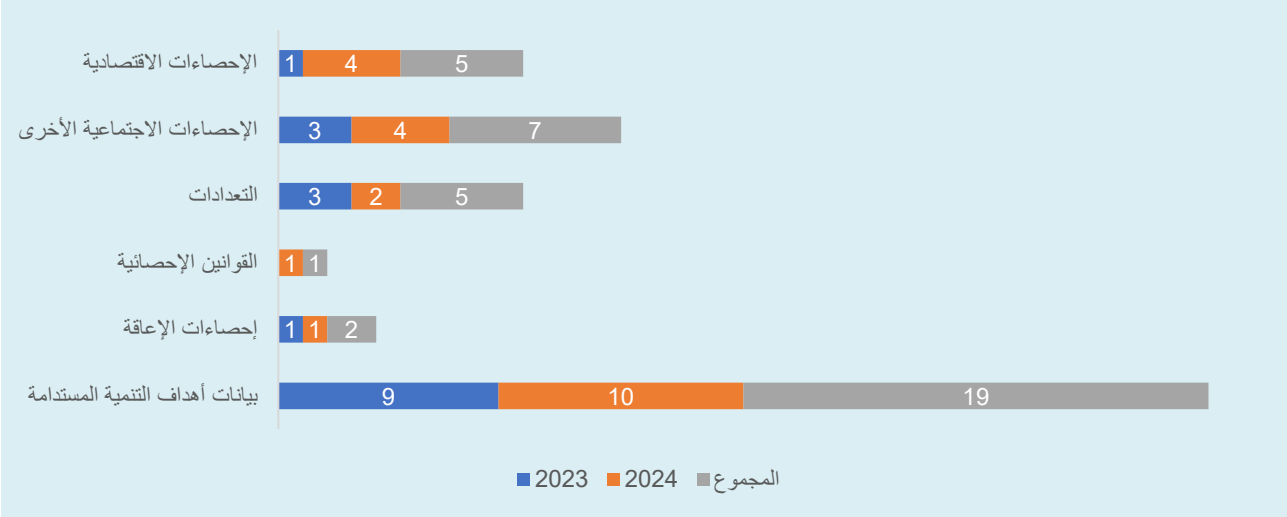

هاء- القضايا الاقتصادية

21- تأتي القضايا الاقتصادية في المرتبة الرابعة من حيث عدد الطلبات المسجّلة في الفترة 2023-2024، مع 33 طلباً من أصل 269 (أي أكثر من 12 في المائة). ولا يعني هذا الأمر أنّ التحديات الاقتصادية ليست ملحّة في الدول الأعضاء في الإسكوا، بل إنها ملحّة ومعقّدة، لذلك تتطلب الاستجابة للطلب الواحد وقتاً طويلاً وموارد كثيرة. ومن الممكن أن تستلزم خدمات الإسكوا الفنية في المجال الاقتصادي ترويجاً أكبر. وأخيراً، لا بدّ من الإشارة إلى الوعي في المنطقة العربية بأنّ الأجندة الاقتصادية لن تتحقق من دون التركيز على البُعد الاجتماعي، حتى في الدول الغنية. ومن هنا ازدياد الطلبات الواردة من وزارات المالية في الدول الأعضاء على التعاون مع الإسكوا من أجل رصد الإنفاق الحكومي الاجتماعي وتحسين كفاءته.

22- وغلب الطابع التجاري على المواضيع التي توزّعت عليها الطلبات (13 طلباً من أصل 32)، بدءاً من أدوات محاكاة السياسات التجارية وتقييم أثر الاتفاقيات التجارية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية (8 طلبات)، وصولاً إلى الدراسات وبناء القدرات في المواضيع التجارية الجديدة (5 طلبات). كما وردت إلى الإسكوا ستة طلبات في مجال النقل واللوجستيات، وتمحورت خمسة طلبات حول مرصد الإنفاق الاجتماعي؛ وثلاثة طلبات حول أدوات ومنهجيات الإسكوا في ملف تمويل التنمية، وثلاثة طلبات حول استدامة الديون، وطلبان حول سياسات الاقتصاد الكلي ومحاكاتها، وطلبٌ واحدٌ حول بناء القدرات في السياسات المالية.

23- وفي تقاطع بين قضايا الاقتصاد والتكنولوجيا، تلقت الإسكوا طلبان لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الرقمنة والانتقال إلى القطاع النظامي باستخدام منصّات وإجراءات التسجيل المرقمنة والمبسّطة.

الشكل 4- الطلب على القضايا الاقتصادية، 2023-2024

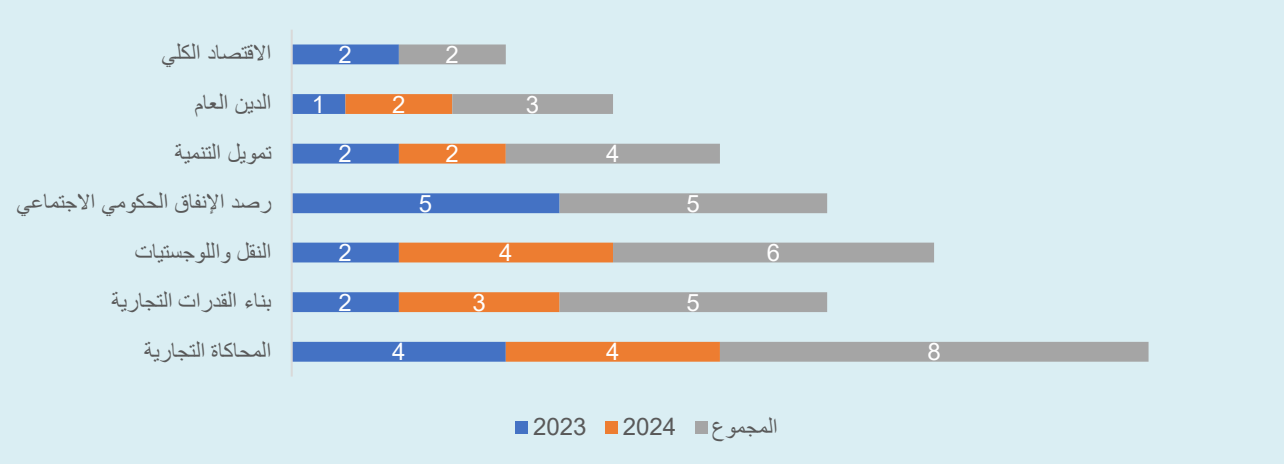

واو- قضايا البيئة والموارد الطبيعية وتغيُّر المناخ

24- تلقّت الإسكوا في الفترة التي يغطيها التقرير 23 طلباً في قضايا البيئة والموارد الطبيعية وتغيُّر المناخ، ما يمثل أكثر من 8 في المائة من مجمل الطلب على التعاون الفني. لكنّ الإسكوا لا تكتفي بتلبية الطلبات في هذه المجالات الحيوية، بل تحشد أيضاً الموارد من خارج الميزانية للاضطلاع بأنشطة التوعية والدعم، فتكون الأنشطة المنفَّذة أكثر بكثير من الأنشطة المطلوبة مباشرةً من الدول الأعضاء.

25- تصدّرت مسألة تغيُّر المناخ طلبات الدعم في مجال قضايا البيئة. فكان نصف الطلبات تقريباً (12 طلباً) عن نمذجة وإسقاطات تغيُّر المناخ، ومفاوضات تغيُّر المناخ، وآثار تغيُّر المناخ على الموارد، والاستفادة من مبادرة الإسكوا بشأن مقايضة الديون بالعمل المناخي. بالإضافة إلى ذلك، تلقّت الإسكوا 4 طلبات في مجال إدارة موارد المياه المشتركة والمياه الجوفية وجودة المياه، وطلبَين بشأن الانتقال العادل والشامل إلى الطاقات النظيفة والمتجدّدة، وطلبَين آخرين بشأن سياسات الأمن الغذائي والقضاء على الجوع، وطلباً بشأن استراتيجية البحوث الزراعية، وطلباً بشأن الاقتصاد الأخضر، وطلباً بشأن الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة المتصّلة بالبيئة.

الشكل 5- الطلب على قضايا البيئة والموارد الطبيعية والمناخ، 2023-2024

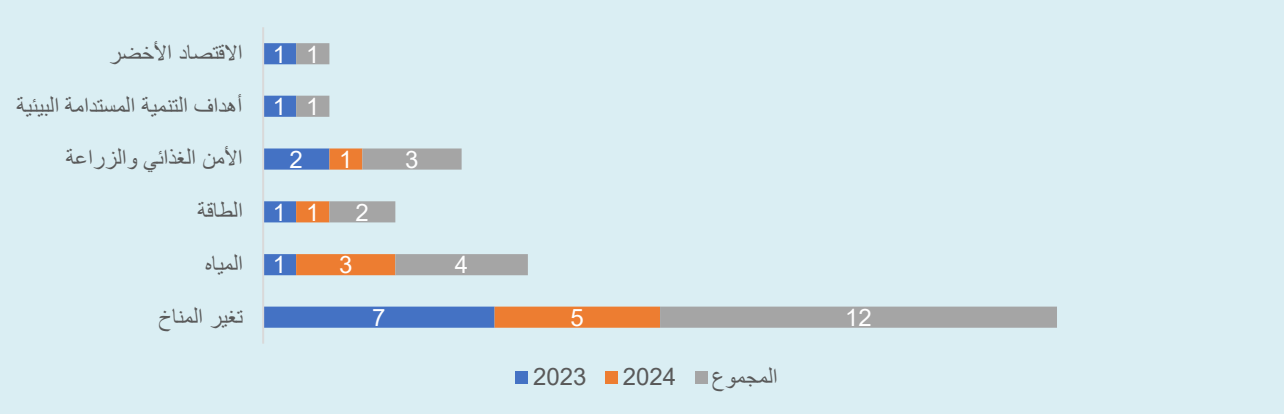

زاي- الحوكمة ودرء النزاعات

26- تلقّت الإسكوا 21 طلباً في مجالات الحوكمة المؤسسية والاقتصادية، والتخطيط، ودعم البلدان المتأثرة بالحروب والصراعات والنزاعات في عامَي 2023 و2024 (أي نحو 8 في المئة من مجموع الطلبات). وحتماً، لا تعكس هذه النسبة حجم التحديات التي تمرّ بها هذه البلدان ولا المنطقة العربية ككلّ من حيث الحاجة إلى تطوير القدرات المؤسسية، التخطيطية وغيرها. كما أنّها لا تعكس حجم عمل الإسكوا على هذه المواضيع، التي تكرّس لها مجموعة عمل وبرامج عمل ومشاريع مختلفة.

27- وشملت الطلبات المقدّمة في هذا السياق دعمَ البلدان المتأثّرة بالحروب والصراعات والنزاعات في تطبيق المقاربة الثلاثية للعمل الإنساني وبناء السلام والتنمية، وتطوير إطار للتعافي ودرء النزاعات (5 طلبات)؛ وتطوير المؤسسات وتحديث القطاع العام (5 طلبات)؛ ومواجهة تحديات الحوكمة والحوكمة الاقتصادية، لا سيما في مجال المنافسة (4 طلبات)؛ وإجراء التقييم المرتكز على تقييم المخاطر، وتقييم الخطط (4 طلبات)؛ ودعم صياغة رؤية التعافي والتنمية في اليمن وإعداد تقريرها الطوعي عن التقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم بلورة خطة تنفيذية لتطبيق برنامج عمل الدوحة للبلدان الأقلّ نمواً (3 طلبات).

الشكل 6- الطلب على قضايا الحوكمة ودرء النزاعات

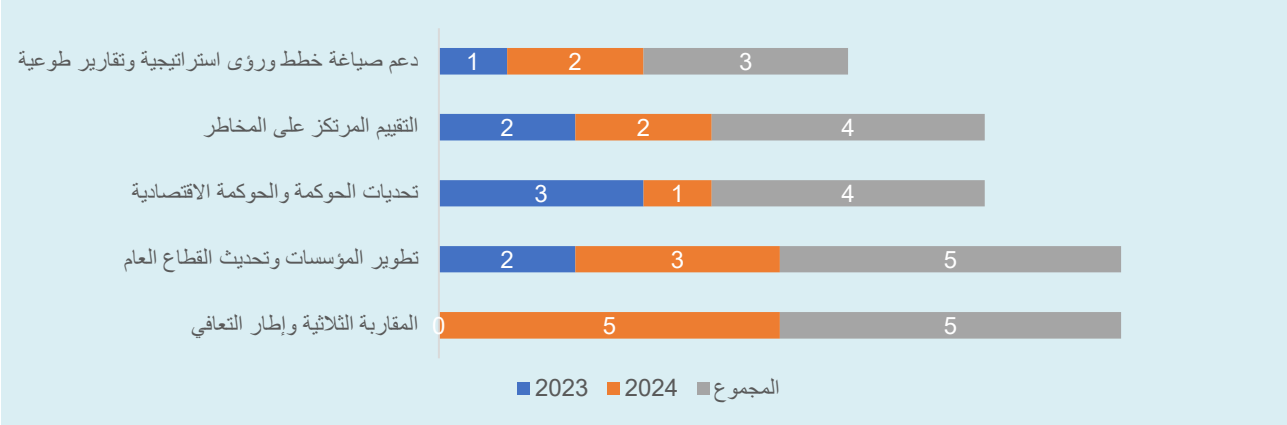

حاء- التنمية المستدامة والإبلاغ عن التقدّم المحرَز نحو تحقيق الأهداف

28- وردت إلى الإسكوا طلباتٌ محدودةٌ في مجال التنمية المستدامة، بعيداً عن قضية البيانات، منها طلبٌ واحدٌ بشأن صياغة خطة عمل لتنفيذ إطار وطني للتنمية المستدامة، وثلاث طلبات بشأن التقارير الوطنية الطوعية. وتجدر الإشارة إلى أنّ الإسكوا وشركاءها يقدّمون الدعم في هذا المجال عن طريق برنامج العمل العادي، ويشمل ذلك بناء قدرات الإبلاغ وتطوير التقارير الطوعية (ورشتان كلّ عام)، وتحليل مستوى التقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التقارير السنوية والتقرير العربي للتنمية المستدامة الذي يصدر كلّ أربعة أعوام، وتناقشه اللجنة التنفيذية في اجتماعها التاسع في إطار البند 7 من جدول الأعمال المؤقت. وتشمل جهود دعم النقاش وتبادل الخبرات تنظيم المنتدى العربي للتنمية المستدامة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والحوار الإقليمي حول سياسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وتطّلع اللجنة التنفيذية على نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2024 في البند 14 من جدول أعمالها المؤقت لاجتماعها التاسع.

طاء- الاستنتاجات

29- لم تتطرّق هذه الوثيقة إلى كافة الطلبات الواردة إلى الإسكوا، مثل طلبات الورش التعريفية بالتعاون الفني وسُبُل الاستفادة منه، وطلبات أخرى في مجالات متفرّقة. لكنّها هدفت إلى إعطاء لمحةٍ موجزة عن مواضيع الطلب على الدعم الفني، كتعبيرٍ عن أولويات الدول العربية من حيث الدعم الذي تحتاجه من الإسكوا والمجالات التي تعتبر أنّ الإسكوا لها فيها قيمة مضافة.

30- وجدير بالذكر أنّ برامج التعاون الفني التي تضطلع بها الإسكوا قد غطت جميع دولها الأعضاء. فقد تلقت في عامَي 2023-2024 طلبان على الأقلّ من كلٍّ منها، ووصل هذا الرقم كحدٍّ أقصى إلى 24 طلباً من بلدٍ واحد.

31- وممّا لا شكّ فيه أنّ الدول التي تتّسم بالاستقرار ولديها القدرة على استيعاب الدعم بالنظر إلى الإمكانيات المادية والبشرية لمؤسساتها العامة، تتقدّم بعددٍ أكبر من الطلبات مقارنةً بالدول التي قد تكون بحاجةٍ أكبر إلى الدعم إلاّ أنّ قدرتها على استيعابه منخفضة نسبياً. وقد يفسّر هذا الواقع ارتفاع عدد الطلبات الواردة من دولٍ مثل الأردن ومصر، مقارنةً بتلك الواردة من دولٍ مثل جيبوتي وموريتانيا.

32- وفي السنوات الأخيرة، عزّزت الإسكوا التواصل والتعريف بعملها في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي لم تكن تطلب منها الكثير من الدعم تاريخياً، وهذا ما أدى إلى ارتفاع عدد الطلبات الآتية من عُمان والكويت، إلاّ أنّ هذا العدد ما زال منخفضاً في بعض البلدان مثل البحرين.

الشكل 7- التغطية الجغرافية للطلب على التعاون الفني، 2023-2024

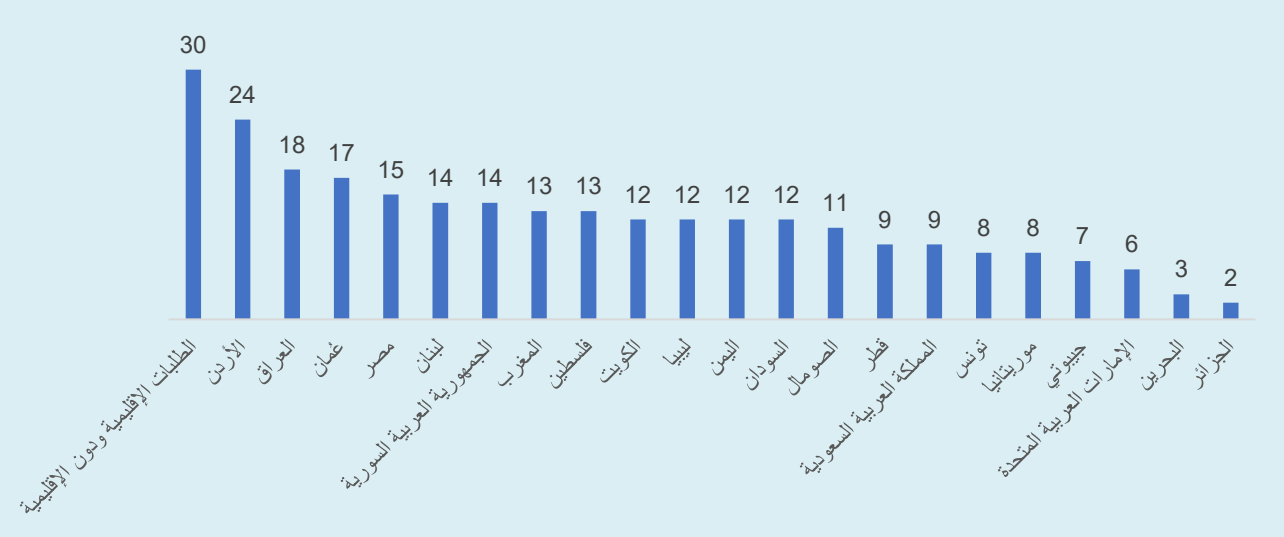

ثالثاً- لمحة كمية عن أنشطة التعاون الفني خلال عامَي 2023-2024

33- تلبيةً للعدد المرتفع من طلبات الدعم الواردة حتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2024، نفّذت الإسكوا ما لا يقلّ عن 151 خدمة استشارية، و93 ورشة وطنية، و25 ورشة إقليمية ودون إقليمية، و4 زيارات دراسية.

وعليه، تكون الإسكوا قد أنهت بالكامل تنفيذ 144 طلباً من أصل 269 (أي 53 في المائة)، وهي لا تزال تعمل على تنفيذ 102 طلباً منها.

34- علاوةً على ذلك، تابعت الإسكوا في عامَي 2023 و2024 تنفيذ بعض الطلبات التي كانت قد تلقّتها سابقاً ولم تنتهِ منها بعد. فقدّمت في إطارها ما لا يقلّ عن 69 خدمة استشارية (ممّا يرفع عدد الخدمات الاستشارية في الفترة 2023-2024 إلى 220 خدمة) و16 ورشة وطنية (ممّا يرفع عدد أنشطة بناء القدرات إلى 138 نشاطاً). واستفاد ما لا يقلّ عن 3,660 شخصاً من الأنشطة التدريبية، منهم 1,775 امرأة. ولا تشمل هذه الأرقام كلّ من استفاد من التدريبات في عمل الإسكوا، فعدد الذين شاركوا في الورشات التدريبية في إطار القمتين العربيتين لرواد الأعمال في عامَي 2023 و2024 لا يقلّ عن 95,000 متدرّبٍ.

35- هذا فضلاً عن أنشطة المشاريع المموّلة من حساب الأمم المتحدة للتنمية، وعددها في الفترة التي يغطيها التقرير 12 مشروعاً، والمشاريع المموّلة من خارج الميزانية، وعددها 34 مشروعاً، وقد نُفّذ بعضها في فترة العامين 2023 و2024، وسيمتدّ بعضها الآخر حتى عام 2025. وانطوت كلّ هذه المشاريع على المزيد من ورش العمل والخدمات الاستشارية، والمزيد من المستفيدين من برامج التدريب.

الجدول 2- المشاريع المموّلة من حساب الأمم المتحدة للتنمية

العام	عنوان المشروع
2023	1- توسيع إمكانات الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية.
	2- استخدام التنبؤ بالاتجاهات الكبرى وتحليلها لدعم اتخاذ القرارات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.
	3- قياس التدفقات المالية غير المشروعة والحدّ منها.
	4- القياس الكمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لحشد الأموال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
	5- محاكيات ديناميكية لمعالجة أوجه القصور في ترتيب منصّات المؤشرات الدولية في المنطقة العربية.
2024	6- أمن الطاقة والقدرة على الصمود من خلال انتقال الطاقة.
	7- الإنتاج المستدام للمواد الخام البالغة الأهمية واستخدامها وإعادة استخدامها من أجل التحولات المنخفضة الكربون.
	8- أدوات تمويل مبتكرة للتنمية المستدامة في الدول العربية وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.
	9- تعزيز المساواة من خلال إدماج الشباب وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية والأفريقية.
	10- سدّ فجوات الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية وأفريقيا.
	11- المرونة الاقتصادية الحضرية من أجل الاستجابة الشاملة والتعافي من الأزمات.
	12- النهوض بسياسات الرعاية من أجل التعافي التحويلي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ والدول العربية

الجدول 3- المشاريع المموّلة من خارج الميزانية

العام	عنوان المشروع
2023	1- الدعم لأنشطة مركز الإسكوا للتكنولوجيا.
2024-2023	2- المنعة المناخية من خلال التعاون الإقليمي من أجل تنمية مستدامة شاملة.
2023	3- الدعم في الإعداد لخطة العمل الإقليمية للمياه (التحالف الدولي من أجل المياه).
2023	4- تطبيق المبادرة الإقليمية للطاقة المتجددة الصغيرة السعة في موريتانيا.
2023	5- نحو إعادة الالتزام بخطة المرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية.
2023	6- الدعم في عقد القمة العربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
2023	7- الدعم في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في المنطقة العربية.
2023	8- تعزيز الشبكة العربية-الأوروبية البحثية المعنية بالإعاقة.
2024-2023	9- إرساء نظام مستدام للضمان الاجتماعي وتطوير الملامح الوطنية القطرية الشاملة لنظام الحماية الاجتماعية في مصر.
2023	10- الدعم في عقد القمة العربية الثانية من أجل المساواة.
2024-2023	11- الدعم لمبادرة جسور: "نحو مستقبل أفضل للشباب في المنطقة العربية".
2024-2023	12- الدعم في الاضطلاع بالمراجعة الإقليمية السادسة لمؤتمر السكان والتنمية في المنطقة العربية - عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013.
2024-2023	13- الدعم لعقد الاجتماعين الإقليميين لبناء قدرات أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالمساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة في وضع التقارير الوطنية بشأن التقدّم في تنفيذ الالتزامات الدولية حول قضايا المرأة.
2024-2023	14- تعزيز التعافي من جائحة كوفيد-19 وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال العمل المحلي في البلدان العربية.
2024-2023	15- الدعم في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء في اقتصادات الأردن، وتونس، ولبنان، والمغرب.
2024-2023	16- تنفيذ مبادرة جودة الحياة في المنطقة العربية.
2023	17- منصة موارد الإسكوا لدعم الشعب الفلسطيني.
2024-2023	18- الدعم لمبادرة الإسكوا لمقايضة الديون وتآزر المانحين بالعمل المناخي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
2023	19- مشروع مموّل من صندوق الأمم المتحدة للسلامة المرورية (1): تصميم طرقات آمنة وشاملة في أفريقيا.
2023	20- مشروع مموّل من صندوق الأمم المتحدة للسلامة المرورية (2):الاتحاد الدولي للمدن من أجل السلامة المرورية.
2024-2023	21- الدعم لتنفيذ ورشات عمل للمنسقين الوطنيين المعنيين بمشروع نظام المعلومات الجغرافية لشبكات النقل في المنطقة العربية.
2024-2023	22- مشروع الحسابات القومية للأردن.

العام	عنوان المشروع
2024	23- مشروع حكايات الإسكوا حول أهداف التنمية المستدامة.
2024	24- المشروع العربي لبناء القدرات حول قضايا تغيّر المناخ: تعزيز المقاربات الإقليمية لدعم صنع السياسات المبنية على العلوم.
2024	25- تعزيز منعة اللاجئين والمجتمعات المضيفة إزاء التحديات المائية والمناخية في الأردن ولبنان.
2024	26- الدعم في عقد ورشة عمل في سلسلة ورشات المشرق للمعرفة عن المياه وإعداد تقرير حول المياه العابرة للحدود في المنطقة العربية.
2024	27- مشروع إنشاء نظام متطور لمراقبة سوق العمل وتحليل البيانات في قطر.
2024	28- تعزيز البنية التحتية الناعمة والوصول إلى الأسواق الدولية للشركات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في البلدان التي تواجه تحديات أمنية أو مالية أو سياسية في المنطقة العربية.
2024	29- مشروع حول خفض الفقر في مصر وبلدان عربية أخرى.
2024	30- الدعم للاضطلاع بالمراجعة الإقليمية لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاماً على اعتمادهما في المنطقة العربية والمراجعات الوطنية.
2024	31- الدعم في التقرير حول التقدّم نحو أهداف التنمية المستدامة : منظور المساواة بين الجنسين.
2024	32- تقييم منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة 2020-2025 لسلطنة عُمان ونظرة إلى المستقبل.
2024	33- مشروع بناء قدرات الدول العربية للاضطلاع بالتوقعات الاقتصادية ومحاكاة سياسات الاقتصاد الكلي لدعم القرارات المالية بشأن الإنفاق الاجتماعي والإنفاق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
2024	34- الدعم في عقد ورشة عمل حول قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الشكل 8- توزيع أنشطة التعاون الفني حسب النوع، 2023-2024

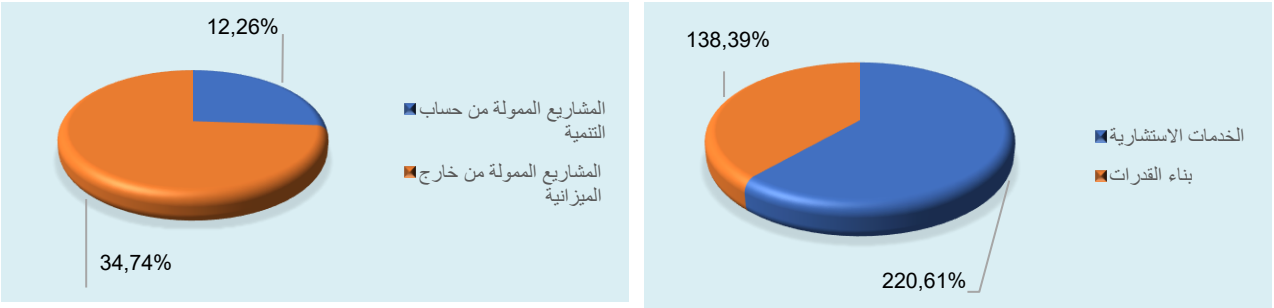

رابعاً- الدعم لأقلّ البلدان نموّاً والبلدان المتأثرة بالنزاعات

36- ينتمي أكثر من نصف الدول الأعضاء في الإسكوا إلى فئتَي أقلّ البلدان نموّاً (جيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن) والبلدان المتأثرة بالنزاعات أو الصراعات أو الحروب أو الاحتلال. وينعكس هذا الواقع في تقديم هذه البلدان ما مجموعه 156 طلباً في فترة العامَين 2023 و2024، أي بنسبة 60 في المائة من الطلبات. تناولت هذه الطلبات قضايا متنوّعة، وقد يعود هذا التنوّع إلى اختلاف اختصاصات الإسكوا وتعدّد

مجالات خبراتها، لكنّها تخصّ تلك الفئتين من البلدان بدعمٍ يتناسب مع ظروفها الاستثنائية من خلال برنامج فرعي مخصصّ لها وأنشطة كثيرة في إطار برنامجها العادي.

37- وفي حالة أقلّ البلدان نموّاً، تدعم الإسكوا التعلّم من الأقران وبناء القدرات والتشبيك عن طريق الدعم المادي واللوجستي لحضور الاجتماعات، على تعدّد أنواعها (لجان حكومية، واجتماعات خبراء، ورش لبناء القدرات، ومؤتمرات إقليمية، وغيرها) ومصادر تمويلها. وتحظى دولة فلسطين بالمعاملة التفضيلية الممنوحة لأقلّ البلدان نمواً وفقاً لقرار الجمعية العامة 43/178 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 1988 بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. علاوةً على ذلك، نفّذت الإسكوا برنامجاً متكاملاً لدعم هذه الدول في الاستعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقلّ البلدان نمواً، الذي عُقد على مرحلتين، الجزء الأول في مقرّ الأمم المتحدة في نيويورك في آذار/مارس 2022 والجزء الثاني في الدوحة في آذار/مارس 2023. ونتج عن هذا المؤتمر "برنامج عمل الدوحة لصالح أقلّ البلدان نمواً 2022-2031"، الذي يركز على ستة مجالات رئيسية للعمل على النحو التالي: (أ) الاستثمار في الناس في أقلّ البلدان نمواً: القضاء على الفقر وبناء القدرات من أجل عدم إهمال أحد؛ (ب) تسخير قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار لمواجهة مواطن الضعف المتعدّدة الأبعاد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ (ج) دعم التحوّل الهيكلي بوصفه محرّكاً لتحقيق الازدهار؛ (د) تعزيز مشاركة أقلّ البلدان نمواً في التجارة الدولية والتكامل الإقليمي؛ (هـ) مواجهة تغيُّر المناخ، والتدهور البيئي، والتعافي من جائحة كوفيد-19، وبناء المنعة في مواجهة الصدمات المستقبلية من أجل تحقيق تنمية مستدامة ترتكز على الوعي بالمخاطر؛ (و) تعبئة التضامن الدولي وتنشيط الشراكات العالمية والأدوات والآليات المبتكرة: مسيرة نحو الخروج المستدام من فئة أقلّ البلدان نمواً.

38- وتعمل الإسكوا على بلورة المقاربات والأدوات السياساتية لدعم الدول الأعضاء المعنية في تحقيق التقدّم في هذه المجالات. وقد تلقت مؤخّراً طلباً من اليمن بشأن تفعيل وتنفيذ برنامج الدوحة، ستنفذه خلال عام 2025 بعد الانتهاء من بلورة "رؤية اليمن للتعافي والتنمية"، التي كانت الإسكوا قد سهّلت صياغتها وسوف تقدّم الدعم لليمن لوضعها محلّ التنفيذ من خلال سياسات وبرامج تتوافق مع برنامج الدوحة.

39- ومن المنهجيات والمقاربات والأدوات التي طوّرتها الإسكوا لدعم الدول التي تعاني من الهشاشة، ومنها أقلّ البلدان نموّاً وتلك المتأثرة بالنزاعات على أنواعها على حدٍّ سواء: منهجية التخطيط في ظل الهشاشة؛ والمرصد العربي للمخاطر؛ ومقاربة تفعيل الترابط الثلاثي بين العمل الإنساني وصنع السلام والتنمية في التخطيط وصنع السياسات والبرامج وتنفيذها. وقد تلقّت الإسكوا طلبات بشأن تنفيذ مقاربة التخطيط في ظلّ الهشاشة المبني على تقييم المخاطر من العراق ودولة فلسطين وليبيا، ونظّمت ثلاث ورش عمل لبناء القدرات في هذا المجال خلال فترة العامَين 2023 و2024. وفي عام 2024، تلقّت الإسكوا أيضاً طلبات من السودان والعراق واليمن بشأن سُبُل تفعيل الترابط الثلاثي، وهي تستعد لتنفيذها من جانب الجهات المعنية في هذه البلدان. وعرضت الإسكوا المرصد العربي للمخاطر على جميع هذه البلدان وسائر الدول العربية، واستخدمته لتطوير أوراق في مجال السياسات العامة، لا سيما لدراسة حالتَي اليمن وليبيا.

40- وفي مجالات أخرى، وعلى سبيل المثال لا الحصر، تستعرض الفقرات التالية الدعم الفني الذي قدمته الإسكوا للبلدان الأقلّ نموّاً لإعطاء أمثلة نوعية عن أنشطتها. ففي جيبوتي، قدّمت الإسكوا خلال فترة العامين الدعم للمعهد الوطني للإحصاء في جيبوتي لإجراء تعداد السكان والمساكن رقمياً. فقام خبراء الإسكوا بمراجعة وثيقة مشروع التعداد ومنهجيته واستبياناته، كما سهّلت الإسكوا توقيع مذكرة تفاهم بين مصر وجيبوتي، قدّمت مصر بموجبها لجيبوتي 1,400 جهاز لوحي لإجراء التعداد باستخدام التقنيات الحديثة، في مثالٍ ناجحٍ على جهود

الإسكوا بالدفع بالتعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتضمّن المشروع أيضاً جولة دراسية من جيبوتي إلى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر في آذار/مارس 2023، لتبادل الخبرات والتعلُّم من تجربة مصر في التعداد الرقمي. ونظّمت الإسكوا ندوة عبر الإنترنت في أيلول/سبتمبر 2023، قدم خلالها خبراء الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مزيداً من المعلومات عن استخدام نُظُم المعلومات الجغرافية في التعداد لفريق تعداد المعهد الوطني للإحصاء في جيبوتي. ونجحت جيبوتي في تنفيذ تعدادها السكاني وانتهت منه خلال عام 2024. والإسكوا الآن في صدد نقل الأجهزة اللوحية من جيبوتي إلى الصومال التي ستدعمها أيضاً في إجراء تعدادها رقميّاً. وتقدم الإسكوا الدعم لجيبوتي في تحسين الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة ومراجعة القانون الإحصائي، وقد نظّمت ورشة عمل في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 بشأن منهجية احتساب الفقر المتعدّد الأبعاد لرسم سياسات لمكافحته (والعمل جارٍ حول الموضوع). كذلك، قامت الإسكوا بمراجعة استراتيجية الأمن السيبراني لجيبوتي وتحديثها بإدخال أفضل الممارسات الإقليمية والدولية. وتلقّت الإسكوا طلبات دعم في المجال المالي، فيما يتعلق بالديون وتحسين القدرة على تحمُّلها ومراقبة الإنفاق الاجتماعي واعتماد أدوات تمويل مبتكرة وإجراء الإصلاحات الضريبية، وستقدم الدعم في هذه المجالات في العام المقبل.

41- وفي السودان، قدّمت الإسكوا الدعم للمركز الإحصائي الوطني عن طريق سلسلة من الندوات عبر الإنترنت بشأن ضمان استمرارية العمل الإحصائي في ظلّ النزاع (أيلول/سبتمبر 2024)، والإحصاءات الاقتصادية وكيفية احتساب الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أسعار الاستهلاك وغيرها (شباط/فبراير 2024)، والحوسبة السحابية وكيفية استخدامها لحفظ البيانات في ظلّ عدم الاستقرار (كانون الثاني/يناير 2024). وقدّمت الإسكوا أيضاً الدعم الفني للسودان على مدى ثلاثة أشهر خلال عام 2024 للقيام بالعمل الإحصائي الفعلي في ما يخصّ مؤشر أسعار الاستهلاك، ودعمت المركز الإحصائي الوطني في تحسين الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة. كذلك نظّمت الإسكوا ورشة عمل عبر الإنترنت بشأن سُبُل تحقيق التحوّل الرقمي في قطاع النقل، لا سيما النقل السككي (حزيران/يونيو 2024)، بعد ورشة عمل أخرى في كانون الأول/ديسمبر 2023 تناولت دور التكنولوجيات الرقمية في تسريع التعافي من النزاع والخطط اللازم بلورتها في هذا المجال. وقدّمت الإسكوا الدعم لوزارة التنمية الاجتماعية لإعداد التقرير الوطني للسودان بشأن التقدّم في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 30 عاماً على اعتمادهما خلال عام 2024. وممّا لا شك فيه أنّ استمرار النزاع في السودان قد حوّل جميع الأنشطة الوطنية إلى أنشطة افتراضية، وتعذّر تنفيذ طلبات عديدة كانت الإسكوا قد بدأت العمل عليها قبل شباط/فبراير 2023.

42- ودعماً للصومال وإلى جانب جهود نقل الأجهزة اللوحية المخصّصة للتعداد الرقمي من جيبوتي إلى مقديشو، نظّمت الإسكوا جولة دراسية في أيلول/سبتمبر 2024 إلى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر لضمان تعظيم الاستفادة من الأجهزة اللوحية ونقل التجارب والخبرات، وليس فقط الأجهزة، من مصر إلى الإحصائيين الصوماليين. وستستمرّ الإسكوا بدعم الصومال في الاضطلاع بالتعداد في عام 2025. كما قدمت الإسكوا الدعم في تحسين الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة من حيث جودة البيانات واكتمالها وتحسين تدفقها خلال عام 2023، ومن خلال توطين منصة الإسكوا للرصد والإبلاغ "MARS" خلال عام 2024. وقدمت الإسكوا خدمة استشارية حول إنتاج مؤشرات سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال العام نفسه. وفي مجال التكنولوجيا أيضاً، قدّمت الإسكوا الدعم إلى وزارة الاتصالات والتكنولوجيا لتحديد التدابير اللازمة لسدّ الفجوة الرقمية في البلد عن طريق تنظيم ورشة عمل في آب/أغسطس 2023 شملت جميع الجهات المعنية. كما قدّمت الدعم للتعرّف على أفضل الممارسات في أطر التشغيل البيني من خلال إعداد تقرير استشاري خلال العام نفسه، وصياغة سياسة التحول الرقمي الوطنية التي انتهت في عام 2024. وخلال فترة العامين 2023-2024، زوّدت

الإسكوا وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالدعم اللازم لصياغة مشروع قانون بشأن كبار السن واستراتيجية وطنية للشيخوخة، فضلاً عن استراتيجية حول الهجرة، استناداً إلى دراستين تحليليتين للوضع الراهن في المجالين أعدّتهما الإسكوا أيضاً. كما قدمت الإسكوا الدعم للوزارة نفسها لتحديث الاستراتيجية الوطنية للإعاقة؛ وتحديد احتياجات بناء القدرات لتخطيط برامج الحماية الاجتماعية وتنفيذها ومراقبتها والقيام بتنمية قدرات موظفي الوزارة؛ والعمل على دراسة تحليل سوق العمل في الدولة والطلب عليه من حيث المهارات. كما تقدّم الإسكوا الدعم للبرلمان الصومالي في صياغة استراتيجية وطنية للعدالة الاجتماعية. وأخيراً، عملت الإسكوا مع وزارة المرأة وتنمية حقوق الإنسان على تقييم العنف ضد المرأة في البلد ووضع استراتيجية لمكافحته انتهت منها في عام 2024؛ وتقييم استراتيجية المساواة بين الجنسين السابقة وصياغة استراتيجية جديدة (العمل جارٍ عليها). كما قامت ببناء قدرات موظفي الوزارة فيما يتعلق بالصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق المرأة.

43- وفي موريتانيا في عام 2023، قدّمت الإسكوا الدعم لوزارة التحوّل الرقمي والابتكار وتنمية الإدارة بشأن إنشاء نظام وسياسة لحوكمة مؤشرات التكنولوجيا، وصياغة سياسة المشاركة الإلكترونية، ووضع خارطة طريق لتحقيق التحوّل الرقمي في قطاع التعليم، ومراجعة السياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي. كما تضمن هذا الدعم الاستشاري ورش عمل لتنمية القدرات في المجالات المذكورة. وواصلت الإسكوا دعم وزارة الشؤون الاقتصادية وتشجيع القطاعات الإنتاجية في صياغة استراتيجية متكاملة للحدّ من الفقر وتبنّي تدابير لتحسين التدخلات الرامية إلى الحدّ من الفقر المتعدّد الأبعاد (الدعم مستمرّ)، كما ساهمت في صياغة استراتيجية وطنية لزيادة العدالة الاجتماعية. وناقشت الإسكوا الفرص المتاحة مع الوزارة نفسها لنشر أدوات الإسكوا وتقديم الدعم لوضع إطار تمويلي وطني متكامل للبلد. بالإضافة إلى ذلك، تقدّم الإسكوا الدعم لوزارة المالية في إدارة الديون المستدامة. كما تقدّم الدعم لوزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة لتحسين البيانات المتعلقة بالمستفيدين من الحماية الاجتماعية وتحليلها، وإنشاء ملف وطني للحماية الاجتماعية من شأنه أن يساعد في تحديد الفرص المتاحة لإصلاح الحماية الاجتماعية واقتراح قنواتٍ لتمويلها.

44- وفي اليمن، إلى جانب تسهيل عملية بلورة رؤية التعافي والتنمية، ساعدت الإسكوا وزارة التخطيط والتعاون الدولي على إعداد أول مراجعة وطنية طوعية للتقدّم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما عملت على بناء قدرات فريق أهداف التنمية المستدامة الوطني لتوفير بيانات أفضل عن أهداف التنمية المستدامة باستخدام نظام للتبادل التلقائي للبيانات الإحصائية والبيانات الوصفية. وتقدّم الإسكوا الدعم لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لصياغة استراتيجية وطنية للأمن السيبراني واستراتيجية وطنية للتحوّل الرقمي (وهي قيد التنفيذ)، واقترحت إطاراً قانونياً لإنشاء هيئة تنظيمية للاتصالات في البلد. بالإضافة إلى ذلك، تدعم الإسكوا وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في دمج احتياجات كبار السن وتطوير قدراتها على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لكبار السن. وقدّمت الإسكوا سلسلة من ورش العمل الافتراضية لتنمية قدرات اللجنة الوطنية للمرأة فيما يتعلق بتقديم التقارير إلى لجنة سيداو وإعداد التقارير عن التقدّم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بجين. وأخيراً، قدّمت الإسكوا الدعم لصندوق الرعاية الاجتماعية من أجل مراجعة البيانات المتعلقة بالمستفيدين من المساعدات الاجتماعية، وتطوير أدوات وبروتوكولات جمع البيانات، وتقييم وتخطيط الاستجابة لاحتياجات تنمية القدرات.

45- وفي عام 2024، استفاد كلٌّ من الأردن والعراق ودولة فلسطين والمغرب ومصر وموريتانيا واليمن من مبادرة جسور الممولة من خارج الميزانية ومن البرنامج العادي للتعاون الفني، ممّا أتاح لكلّ بلدٍ 5,000 رخصة تعليمية على موقع "كورسيرا" الرائد للتعلُّم عبر الإنترنت. وتضمّن ذلك أيضاً تغطية نفقات الرخص التعليمية

للولوج إلى المنصة، والاستفادة من دوراتها التدريبية، ممّا يخوّل المتعلّمين الحصول على شهادات معتمَدة من جامعات مرموقة تنظّم هذه الدورات في التخصّصات التي يحتاجها سوق العمل. وبلغت مدّة كلّ رخصة ثلاثة أشهر، ممّا أتاح لكلّ مستخدم(ة) الاستفادة من عشرات الدورات التدريبية خلال الفترة المحدّدة. وتمّ اختيار المستخدمين من قبل نقاط الاتصال الرسمية للتعاون الفني في كلّ بلد. وكانت الإسكوا قد أطلقت مبادرة جسور في إطار المنتدى العربي الأول من أجل المساواة (عمّان، 31 أيار/مايو 2022) لدعم الشباب والشابات في البلدان العربية في تعزيز مهاراتهم وجهوزيتهم للانخراط في سوق العمل، وتعزيز مهارات العاملين في القطاع العام في هذه البلدان.

46- وتقدّم هذه النبذة السريعة فكرةً عن الأولوية التي توليها الإسكوا لأقلّ البلدان نموّاً بين دولها الأعضاء، وهي تولي الاهتمام نفسه إلى البلدان المتأثرة بالنزاعات، ولكن من الصعب استعراض جميع الأنشطة المتصلة بهاتين الفئتين في هذه الوثيقة. وتسعى الإسكوا جاهدةً إلى تلبية جميع الطلبات الواردة إليها من كلّ الدول الأعضاء على الرغم من ضيق الموارد وصعوبة الظروف، وذلك باستقطاب الموارد من خارج الميزانية والخبرات اللازمة إن كانت غير متوفرة لديها، وتوسيع الشراكات.

خامساً- التعاون والشراكات

47- لا تنفّذ الإسكوا أنشطة التعاون الفني بمفردها، بل في تعاون وثيق مع الجهات الوطنية المعنية أولاً، ومع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، وذلك حسب موضوع الطلب وتقاطعه مع اختصاصات هذه الهيئات وجهوزيتها للتعاون. ومن الشركاء الدائمين هيئة الأمم المتحدة للمرأة في قضايا المرأة، وهيئة الأمم المتحدة للسكان في قضايا كبار السن والتعدادات، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في بناء القدرات الإحصائية وغيرها، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والفريق المشترك بين الوكالات المعني بالمياه، واليونيسف، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة، وغيرها.

48- وتتعاون الإسكوا أيضاً مع منظمات دولية وإقليمية أخرى، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة أوكسفام، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومركز التجارة الدولية، وجامعة الدول العربية، والبنك الإسلامي للتنمية، والصناديق العربية التنموية وغيرها من الهيئات. ولدى الإسكوا علاقات وثيقة مع الجامعات ومراكز الأبحاث في المنطقة والعالم، منها جامعات إقليمية عديدة تشارك في الشبكة العربية للحوار التنموي التي أنشأتها الإسكوا بالتعاون مع جامعة قطر، ومجموعة باثفايندرز من أجل مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة، ومبادرة أوكسفورد للفقر والتنمية البشرية، وغيرها.

49- وتعاونت الإسكوا مع 12 مكتباً للمنسقين المقيمين للأمم المتحدة في البلدان العربية في السنوات الأخيرة من أجل بلورة التقييمات القطرية المشتركة التي تُبنى عليها أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في البلدان. وهي تقدم المشورة الفنية لمكاتب المنسقين المقيمين عند الحاجة، وتحيطهم بتدخلاتها في البلدان التي يعملون فيها، وتنسّق معهم عدداً من الأنشطة. والهدف من ذلك كله تضافر الجهود والخبرات في خدمة الدول العربية، وتفادي الازدواجية، الأمر الذي تحرص الإسكوا بالفعل عليه.

سادساً- المخرجات

50- ليست الأرقام المرتفعة إلا دليلاً على الجهد الذي تبذله الأمانة التنفيذية للإسكوا لتأدية دورها في دعم الدول الأعضاء على مسارها المحفوف بالتحديات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مهما كانت الظروف. ولكنّ الأهمّ هو نتيجة الجهد، التي تتمثّل في مخرجات برامج التعاون الفني.

51- يصعب تعداد جميع النواتج والمخرجات في هذا التقرير، ولكن يمكن القول إنّ الإسكوا، في الفترة التي يغطيها التقرير، قد دعمت بلورة العشرات من السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية، وإنتاج العشرات من النواتج المعرفية، من دراسات وتقارير إقليمية ووطنية، وإنشاء عدد من المنصات الذكية لدعم اتخاذ القرارات المستنيرة وتوطينها في الدول الراغبة بذلك، وتطوير قدرات الآلاف من العاملين في الهيئات الوطنية. ويعرض المرفق بهذا التقرير جداول تحتوي على بعض هذه النواتج لعامَي 2023-2024.

سابعاً- تقييم البرنامج العادي للتعاون الفني، 2023-2024

52- بعد النتيجة الملموسة التي تمّ تحقيقها، يُطرح السؤال عن مدى جودتها وعن أثرها واستدامته. وهنا لا بدّ من الإقرار بأنّ تقييم أثر التدخلات التنموية هو معضلة للمنظمات والحكومات على حدٍّ سواء. ولكنّ الأمم المتحدة، ومعها الإسكوا، تولي تقييم الجودة والأثر أهمية بالغة. وتضطلع الإسكوا بالتقييمات المباشرة للجودة من منظور المستفيدين بعد الانتهاء من الأنشطة الاستشارية وأنشطة بناء القدرات. فترسل استمارات يستفونها ويعبّرون فيها عن رأيهم بجودة النشاط ومدى فعاليته بالنسبة إليهم. ثمّ تجمع النتائج وتحلّلها وتنتج التقارير التقييمية وتعمّمها على منفّذي الأنشطة للاستفادة منها. وفي هذا السياق، يوصي المستفيدون باستيفاء هذه الاستمارات بموضوعية لأنها تساعد على تحسين جودة التدخلات بفضل تراكم الدروس المستفادة وتوصيات المستفيدين.

53- وتخصّص إدارة حساب الأمم المتحدة للتنمية، في كلّ مشروع بناء قدرات تموّله، ميزانيةً لتقييم جودة المشروع عند انتهائه وأثره. ويُجري هذا التقييم الإلزامي مستشارون متخصّصون وموضوعيون كونهم ليسوا من المنفذين ولا من المستفيدين. فيجمعون آراء جميع المعنيين ويحلّلونها، ويصدرون تقارير تقييمية تحفّز التعلّم المستمرّ ويتم نشرها. والأمر سيان بالنسبة للمشاريع الكبيرة الحجم المموّلة من خارج الميزانية والتي تُخصّص لها الجهة المانحة موارد للتقييم.

54- وفيما يتعلق بتقييم جودة وأثر البرنامج العادي للتعاون الفني ككلّ، أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتنفيذ تقييم شامل للبرنامج، امتدّ من الربع الأخير من عام 2023 إلى الربع الأول من عام 2024. وجرى تقييم أداء المنظمات الإحدى عشرة المنفِّذة للبرنامج (ومنها الإسكوا)، كما جرى تقييم أثره في البلدان المستفيدة، باستخدام منهجية مختلطة استندت إلى البحث المكتبي للوثائق المتصلة بإدارة البرنامج وبنواتجه، وإلى مقابلات مع المستفيدين والمنفذين في بلدان مختارة مثلت كلّ مناطق العالم. وفيما يلي ترجمة باللغة العربية للملخّص التنفيذي لتقرير التقييم.

الملخص التنفيذي لتقرير تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية
للبرنامج العادي للتعاون الفني 2023-2024

قيّم مكتب خدمات الرقابة الداخلية أهمية وفعالية وكفاءة واتساق الدعم الذي يوفّره البرنامج العادي للتعاون الفني إلى الدول الأعضاء لتعزيز قدراتها على صياغة وتنفيذ السياسات الإنمائية الوطنية ووضع الخطط والاستراتيجيات والقوانين الوطنية الملائمة.

فالدعم الفني الذي قدّمته 11 منظمة منفّذة للبرامج تابعة للأمم المتحدة قد ساهم إلى حدٍّ بعيد في تنمية قدرات الدول الأعضاء، وصنع السياسات على الصعيد الوطني فيها. كما عزّز الدعم الفني المتميّز بالجودة والخبرة قدرات المستفيدين، عن طريق تطوير مهارات جديدة، ومناهج مبتكرة، وأدوات، ونماذج، وتبادل الخبرات من الأقران بين البلدان. وساعد ذلك في صياغة السياسات الوطنية وتنقيحها وتنفيذها، ورسم الخطط والاستراتيجيات والقوانين.

ولكن، على الرغم من هذه المساهمات، غابت عن معظم المنظمات المنفّذة للبرامج وسائل منهجية لتقييم نتائج عملها والإبلاغ عنها، حيث اقتصرت على الإبلاغ عن المخرجات.

وتميّزت المنظمات المنفّذة للبرامج بسرعة الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في توفير الخبرة الفنية في الوقت اللازم، على أساس البرنامج العادي للتعاون الفني. وروّجت المنظمات أيضاً لخدماتها الاستشارية للمستفيدين كي يتمكنوا من طلب الدعم من المنظمات ذات الصلة. لكنّ الضغط عليها لإنجاز عملها في أُطُر زمنية قصيرة، يمكن أن يكون قد أعطى أفضلية العمل في بعض البلدان دون سواها. فأتاح البرنامج العادي للتعاون الفني كمّاً مهماً من الدعم لبعض البلدان من قبل جميع المنظمات ، في حين تلقّت بلدان أخرى قدراً أقلّ من هذا الدعم.

وبرزت القيمة الرئيسية للبرنامج العادي للتعاون الفني في مرونته الفريدة، مما سمح للمنظمات المنفّذة بنشر أدواتها المعيارية وتقديم الاستشارات، بناءً على طلبات التعاون الفني التي تقدّمت بها الدول الأعضاء، وغالباً ما كان لذلك أثر مضاعف. وشمل ذلك تأمين تمويل لاحق للمشاريع، واستخدام المفاهيم والأدوات على نحوٍ أثبَتَ جدواها، وتحفيز الشركاء على مواصلة العمل، وإنشاء شبكات من الخبراء وصانعي السياسات، وتوفير الدعم لسنوات عديدة.

وعموماً، أحسنت المنظمات المنفّذة إدارة البرنامج العادي للتعاون الفني بفعالية، مستخدمةً نماذج صنع القرار المصمّمة لهذه الغاية. ولكنها واجهت تحدّيات إدارية منها، على سبيل المثال، الافتقار إلى منصّة لتبادل الخبرات والممارسات والدروس المستفادة في ما بينها. كذلك، ظهرت ثغرات في البيانات المتعلقة بتسجيل الطلبات، وما صاحب ذلك من فرص ضائعة لتحسين الاستخدام الاستراتيجي لموارد البرنامج.

وجاءت مشاريع البرنامج العادي للتعاون الفني متّسقة في معظمها مع أولويات المنظمة المنفّذة للبرنامج وفريق الأمم المتحدة القطري. وتبقى الحاجة إلى تعزيز التنسيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك من خلال نظام المنسقين المقيمين. ومع أنّ المنظمات المنفّذة تتبع آليات لإبلاغ المنسّقين المقيمين بعملها ضمن إطار البرنامج العادي للتعاون الفني، فإنّ هذه المنظمات لم تتفاعل دائماً مع المنسقين المقيمين أو غيرهم من شركاء الأمم المتحدة على نحوٍ هادف.

وتبيّن أيضاً أنّ البرنامج العادي للتعاون الفني هو دائم الجهوزية للاستجابة لطلبات الدول الأعضاء، وذلك على أساس ميزانية إجمالية تتراوح بين واحد وخمسة في المائة من الميزانيات الإجمالية للمنظمات المنفّذة. فالبرنامج يقدّم إذاً آلية فعّالة نسبةً لتكلفته المنخفضة، لتوفير خبرة التعاون الفني للمستفيدين. لكنّ هذه الفعالية تفتقر إلى معايير استراتيجية لتخصيص الميزانية، حيث تُوَزَّع الزيادات في الميزانية على أساس الأنماط السابقة للإنفاق. ولوحظت أيضاً فرص لتحسين الإنفاق على الموظفين والاستشاريين، وتحسين توزيع المخصّصات بين المنظمات المنفّذة للبرامج بشكلٍ استراتيجي.

بناءً عليه، يقدّم مكتب خدمات الرقابة الداخلية أربع توصيات مهمة:

(أ) إنشاء منصة لتبادل الممارسات الجيّدة والدروس المستفادة المتعلّقة بإدارة البرنامج العادي للتعاون الفني ما بين المنظمات المنفِّذة، ولا سيما بتنفيذ الطلبات ورصدها وتتبّعها والتواصل للترويج للخدمات؛

(ب) مراجعة أو تطوير المبادئ التوجيهية للبرنامج العادي للتعاون الفني المتعلقة باستخدام الموارد لأغراض التوظيف وغيرها (أي الأنشطة)؛

(ج) التواصل مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال في الأمانة العامة للأمم المتحدة للبحث في القضايا الاستراتيجية المتعلقة باستخدام موارد البرنامج العادي للتعاون الفني؛

(د) إجراء قياس أو تقييم أفضل لنتائج الدعم الذي يقدّمه البرنامج العادي للتعاون الفني.

ملاحظة: ترجمة الإسكوا لنص مكتب خدمات الرقابة الداخلية للأمم المتحدة من اللغة الإنكليزية.

55- وأتى الردّ الرسمي من إدارة الإسكوا على توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية على الشكل التالي:

(أ) الترحيب بالتوصيات الأربع التي من شأنها تحسين فعالية استخدام الموارد وتعظيم الأثر من البرنامج العادي للتعاون الفني؛

(ب) الإشارة إلى أنّ تطبيق التوصية (ب) يقتضي التنسيق عبر الهيئات المنفّذة ومع إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال ومكتب الموارد البشرية في الأمم المتحدة، حيث أنه من الأهمية بمكان أن تتوافق هذه المبادئ التوجيهية مع القواعد والأنظمة العامة للمنظمة وأن تكون موحّدة لجميع الهيئات المنفذة للبرنامج؛

(ج) يتطلب إجراء قياس أو تقييم أفضل للنتائج موارد إضافية مخصّصة لهذا الغرض.

ثامناً- خلاصة

56- اضطلعت الأمانة التنفيذية للإسكوا بأنشطة عديدة لتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء بناءً على طلباتها واحتياجاتها الخاصة في عامَي 2023 و2024، في سياقات لم تخلُ من المصاعب والتحديات. وضاعفت جهودها لتوسيع الإمكانيات المتاحة، المالية والبشرية على حدٍّ سواء، مع انخراط عدد أكبر من موظفيها في تقديم الدعم الفني. وحرصت على تعزيز الشراكات مع انخراط الهيئات الأممية الأخرى وشركاء من جميع أنحاء العالم في الأنشطة، وعلى تحفيز التعلُّم من الأقران والتعاون فيما بين البلدان ونقل التجارب والممارسات الناجحة. وأولت الأمانة التنفيذية للإسكوا، والأمم المتحدة ككلّ، اهتماماً خاصاً بتقييم أثر التعاون الفني لضمان التحسُّن والتعلُّم المستمرَّين.

57- واللجنة التنفيذية مدعوّة إلى أخذ العلم بهذه الجهود وإبداء الرأي وتقديم المقترحات.

المرفق

قائمة ببعض الأطر والدراسات الوطنية التي دعمت الإسكوا بلورتها في عامَي 2023 و2024

البلد	الأطر/الدراسات الوطنية	ملاحظات
الأردن	خطة وطنية لإصلاح الحماية الاجتماعية في الأردن (2023)	أرسلِت إلى صندوق المعونة الوطنية في آب/أغسطس 2023
	خطة وطنية لتعميم قضايا المساواة بين الجنسين في صندوق المعونة الوطنية (2023)	اعتمد الصندوق الخطة في عام 2023 وهي في طور التنفيذ
	بلورة مشروع لمقايضة الديون بالعمل المناخي وتقديمه إلى جهة مانحة (2023)	أرسلت الإسكوا والحكومة الأردنية رسالة مشتركة إلى الجهة المانحة مع المشروع في كانون الأول/ديسمبر 2023
	التقرير الوطني حول المهارات المطلوبة في سوق العمل في الأردن باستخدام مرصد الإسكوا للمهارات (2023)	يُستخدم التقرير في دعم صقل مهارات المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية للمساعدة على تخرّجهم منها ودعم تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة
	دراسة حول كلفة استراتيجيات التنمية المستدامة في الأردن (2023)	أُعِدَّت باستخدام أدوات الإسكوا حول تمويل التنمية
	المنصة الوطنية لمرصد الإنفاق الاجتماعي	2023
	السياسة الوطنية لسلاسل الكتل (2024)	اعتمدتها الوزارة وبدأ تطبيقها في عام 2024
	دراسة حول الهجرة في الأردن (2024-2023)	تم إطلاق الدراسة في نيسان/أبريل 2024
	الاستراتيجية الوطنية لكبار السن في الأردن 2030-2025	اعتمِدت وتمّ إطلاقها في تشرين الثاني/نوفمبر 2024
	السياسة الوطنية للشمول الرقمي (2024)	قيد الاعتماد
	التقرير الوطني حول التقدم في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين+30	2024
الإمارات العربية المتّحدة	السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية (2023)	اعتمدتها رئاسة الوزراء في آذار/مارس 2024
	نموذج التوازن العام القابل للحوسبة لمحاكاة السياسات الاقتصادية (2024-2023)	يجري تجريب النموذج وسيتم التدريب على الاستفادة منه بالشكل الكامل في عام 2025
	منصة محاكاة السياسات التجارية (2023-2024)	تمّ إطلاق المنصة في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 وسيُستكمل تطويرها
البحرين	منصة الرصد والإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة "MARS"	تمّ إطلاقها في مطلع عام 2024
تونس	المنصة الوطنية لمرصد الإنفاق الاجتماعي	2023
	دراسة حول دور الرعاية لكبار السن في تونس	تم تسليمها في نيسان/أبريل 2024

البلد	الأطر/الدراسات الوطنية	ملاحظات
	الملامح القطرية الشاملة للحماية الاجتماعية والإصلاحات الوطنية في تونس	تمّ إطلاق التقرير في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2024
	السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية (2024)	اعتمدتها رئاسة الوزراء في عام 2024
الجمهورية العربية السورية	السياسة الوطنية للحوسبة السحابية (2022)	اعتمدتها رئاسة الوزراء في عام 2023
	استراتيجية الأمن السبراني (2023)	اعتمدتها رئاسة الوزراء في عام 2023
	دليل استخدام التواصل الاجتماعي في الجهات الحكومية (2023)	جرى تعميم الدليل على الجهات الحكومية في عام 2023
	سياسة المشاركة الإلكترونية في سورية (2023)	قيد الاعتماد
	دراسة حول حالة النساء والفتيات بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري	2024
جيبوتي	استراتيجية الأمن السبراني (2024)	قيد الاعتماد
السودان	دراسة حالة ومسودة سياسة وطنية للمساواة بين الجنسين (2022-2023)	أُرسلت النواتج في عام 2023 ولكنّ عملية الاعتماد تعثرت بسبب الظروف
	مراجعة الخطة الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن ووضع إطار للمتابعة ومؤشرات للتقييم	2022-2023
	التقرير الوطني حول التقدم في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين+30	2024
الصومال	إطار عمل للتشغيل البيني (2023)	قيد التجريب
	خطة عمل لبناء القدرات المؤسسية في مجال الحماية الاجتماعية	2023
	تقرير وورقة سياساتية حول الفقر المتعدّد الأبعاد في الصومال	2023
	منصة الرصد والإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة "MARS"	تمّ إطلاقها في عام 2024
	ورقة سياساتية حول تحسين الاستهداف لمكافحة الفقر المتعدّد الأبعاد بفعالية	2024
	استراتيجية التحوّل الرقمي (2024)	قيد الاعتماد
	الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل المعنية بالإعاقة (2024)	قيد الاعتماد
	دراسة حالة واستراتيجية وطنية بشأن الهجرة الدولية (2024)	قيد الاعتماد
	دراسة حالة واستراتيجية وطنية بشأن كبار السن في الصومال	قيد الاعتماد
	سياسة التحول الرقمي في الصومال	قيد الاعتماد

البلد	الأطر/الدراسات الوطنية	ملاحظات
	قانون ولوائح تنفيذية بشأن قضايا كبار السن	قيد الاعتماد
العراق	خطة عمل لتعميم مبادئ العدالة الاجتماعية في القطاع الصحي	2023
	خطة عمل لإنشاء مركز وطني للنقل المستدام	2024-2023
	السياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي (2024)	قيد الاعتماد
	السياسة الوطنية للحوسبة السحابية (2024)	قيد الاعتماد
عُمان	منصة الرصد والإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة "مارز"	تمّ إطلاقها في عام 2024
	منصة محاكاة السياسات التجارية (2024)	قيد التجريب والتطوير
	تقييم منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة 2020-2025 لسلطنة عُمان ونظرة إلى المستقبل (2024)	تمّ إرسال مخرجات التقييم إلى عُمان في تشرين الثاني/نوفمبر 2024
	مؤشر تنافسية المحافظات والمنصة التابعة له (2024)	تم إطلاقه في كانون الأول/ديسمبر 2024
	التقرير الوطني حول التقدم في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين+30	2024
دولة فلسطين	أجندة فلسطين الرقمية 2030 (2022)	اعتمدتها رئاسة الوزراء في عام 2023
	الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر المتعدّد الأبعاد 2023-2030	تم إطلاقها في حزيران/يونيو 2023
	الإطار الوطني لكفايات الوظائف للفئة العليا	تم إطلاقه في تموز/يوليو 2023
	تقرير التحليل السريع لبيانات برنامج المساعدات النقدية	2023
	السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية في فلسطين (2023)	قيد الاعتماد
	الاستراتيجية الوطنية للأمن السبراني (2023)	قيد الاعتماد
	التقرير الوطني حول التقدم في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين+30	2024
قطر	منصة الرصد والإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة "MARS"	تمّ إطلاقها في عام 2023
	تقرير بعنوان "ردم فجوة المهارات: تحليل شامل لاحتياجات سوق العمل في دولة قطر"	2024
	إطار مفاهيمي ودراسات حالة لنظام المعلومات بشأن سوق العمل، وتطوير واجهة برمجة التطبيقات لتبادل البيانات	2024-2023
الكويت	منصة مراقبة الإنفاق الاجتماعي للكويت وورقة سياساتية مصاحبة	سيتمّ إطلاقها في عام 2025

البلد	الأطر/الدراسات الوطنية	ملاحظات
	التقرير الوطني حول التقدم في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين+30	2024
	تحويل نموذج التوازن العام القابل للحوسبة لمحاكاة سياسات الاقتصاد الكلي إلى منصة رقمية	2024
لبنان	خطة العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لكبار السن في لبنان 2020-2030	2024-2023
	دراسة ومسودة قانون بشأن تدابير العمل المرن	2023-2022
	دراسة ومسودة قانون بشأن إجازات الأمومة والأبوة والحضانات في مكان العمل ومكافحة التمييز ضد المرأة في الضمان الاجتماعي	2024-2023
	التقرير الوطني حول التقدم في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين+30	2024
ليبيا	الاستراتيجية الوطنية للتحوّل الرقمي (2022)	معتمدة ومنشورة (2023)
	دراسة حول المهارات المطلوبة في سوق العمل	2023
	دراسة حول "انضمام ليبيا إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: الفرص والتحديات	2023
	إطار تقييم جودة الخدمات الحكومية (2023)	قيد التجريب
	الإطار التنظيمي لإنترنت الأشياء (2023)	معتمدة ومنشورة (2023)
	السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية (2024)	قيد الاعتماد
	الأجندة الوطنية للتنمية الرقمية (2024)	قيد الاعتماد
	الاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية في ليبيا 2025-2027	تم إصدارها في عام 2024
	التقرير الوطني حول التقدم في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين+30	2024
المغرب	إطار عمل لتقييم التكنولوجيا الرقمية (2023)	قيد التجريب
	منصة محاكاة السياسات التجارية (2024)	قيد التجريب والتطوير
مصر	توطين أدوات الإسكوا بشأن تمويل التنمية المستدامة	2023-2022
	وثيقة بشأن مسار التحول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر	2023
	تقرير بعنوان "نحو استراتيجية تمويلية شاملة ومبنية على الأدلة"	2023

البلد	الأطر/الدراسات الوطنية	ملاحظات
	مؤشر تنافسية المحافظات	تم إطلاقه في حزيران/يونيو 2023
	الإطار المفاهيمي لنظام معلومات سوق العمل في مصر	2023
	تقرير حول إطار قياس الفقر المتعدد الأبعاد في مصر	تم إطلاقه في تشرين الثاني/نوفمبر 2024
موريتانيا	تقرير وورقة سياساتية حول قياس الفقر المتعدد الأبعاد ومكافحته في موريتانيا	2023
	خريطة طريق للتحوّل الرقمي في التعليم الأصلي (2023)	معتمدة ومنشورة (2024)
	سياسة المشاركة الإلكترونية (2023)	معتمدة ومنشورة (2024)
	استراتيجية الذكاء الاصطناعي (2024)	معتمدة ومنشورة (2024)
	تقرير التدقيق المؤسسي لمدى دمج مبادئ المساواة بين الجنسين في وزارة العدل	2024
المملكة العربية السعودية	تقرير بعنوان "مخرجات النمذجة المناخية الإقليمية في المملكة العربية السعودية: النتائج الرئيسية"	2023
	تقرير بعنوان "دور الغاز النفطي المسيّل في تحقيق انتقالٍ عادل وشامل في مجال الطاقة في أفريقيا والمنطقة العربية" بناءً على طلب مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية	2023
اليمن	إطار قانوني لهيئة تنظيم الاتصالات في اليمن	2023
	تحليل سريع لبيانات الحماية الاجتماعية	2023
	استراتيجية التحوّل الرقمي (2024)	قيد الاعتماد
	استراتيجية الأمن السبراني (2024)	قيد الاعتماد
	الدعم في إعداد التقرير الوطني الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة	2024-2023
	الرؤية الوطنية للتعافي والتنمية	قيد الإنجاز